

تقديم

الحمد لله الذى أرسل الرسل مبشرين ومنذرين بالثواب والعقاب، وأنزل عليهم الكتب وجعل الشرائع كاملة بعيدة عن النقص والارتياب، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله أرسله ربه فكشف به النقاب وأوضح للناس معضلات الكتاب، وجعلهم على المحجة البيضاء لا سرب فيها ولا سراب وبعد :

فهذا الكتاب ترجع فكرته إلى أيام عملى فى أطروحة الماجستير عن ابن حزم الظاهرى وأثره فى المجتمع الأندلسى، إذ توفرت لدى مادة ضافية عن جمع غفير من الظاهرية على مر العصور فى شتى التخصصات، ودارت حوارات بينى وبين بعض أصحابنا وأساتذتنا حول المذهب الظاهرى وأتباعه وهل كان له أتباع كثيرون كباقي المذاهب، أم أنه اقتصر على الشخصيات المعروفة فحسب كابن حزم وداوود مؤسس المذهب وابنه محمد بن داود، فرددت عليهم بما عندى من مادة ضافية تتسع لتصنيف كتاب ضخيم، كان هذا بعد أن تأكدت بأن المكتبة الإسلامية تخلو من كتاب فى طبقات الظاهرية أو تاريخهم، اللهم إلا من محاولات تاريخية لبعض رجال أهل الظاهر دون أن تصل إلى مشروع متكامل يضم أهل الظاهر جميعا من نشأتهم إلى يوم الناس هذا وهذه المحاولات تجسدت فيما قام به شيخنا ابن عقيل الظاهرى، والمغفور له بإذن الله العلامة أبو تراب الظاهرى بالسعودية.

الأمر الذى دفعنى لتدوين ما وقعت عليه عيني فى كتاب يخلد هذا المذهب وأتباعه ويعيده إلى أيام مجده شأنه شأن المذاهب الإسلامية الأخرى متأسيا فى ذلك بإمامنا العظيم ابن حزم الظاهرى الذى أخذ على عاتقه إحياء المذهب من رقدته بعد حالة الركود أو الموات بسبب التقييد والتضييق من قبل أتباع المذاهب الأخرى حتى كاد المذهب أن يندثر، ولا شك أن أتباع المذهب عبر التاريخ الإسلامى اهتموا بهذه المسألة، ولكن يبدو أن عداوة أتباع المذاهب الأخرى خاصة فى فترات التقليد قضت على كل ما دون بخصوص هذا الشأن بما يصل إلى ما اصطلاحنا على تسميته بالمؤامرة على أهل الظاهر من خلال طمس تاريخهم من ناحية وتحريفه وتشويهه من ناحية أخرى .

لذا ونحن في عصر الثورة المعلوماتية والحرية الفكرية التي نشدها ونتطلع إليها نأمل أن يكتب لكتابنا هذا الانتشار وعدم الاندثار تبصرة للناس بمذهب أصيل وأتباع له جلهم من المفكرين العظام والمجددين الكبار، ولا شك أن هناك انتقادات موجهة لهذا المذهب ولبعض أتباعه لظاهريتهم الحرفية في بعض المواضع ولأمور أخرى لا يتسع المجال لذكرها قد فصلناها في كتبنا الأخرى عن الظاهرية، ونحن نقر ذلك لا ننكره، ولكن نؤكد على حيوية المذهب وجديته وفطنة الكثير من أتباعه وهو ما سيتضح في هذا الكتاب .

الجدير بالذكر أن الدهشة أصابتني والحيرة تملكتني بعد تيقني أن شخصيات كثيرة من مؤسسي الدول والحركات الدينية والسياسية كانوا ظاهري المذهب مثل محمد بن تومرت مؤسس حركة الموحدين، وعبدالمؤمن بن علي، وابنه يوسف بن عبدالمؤمن، وحفيده المنصور بن يوسف بن عبدالمؤمن، وابن العربي الصوفي صاحب الفتوحات المكية وغيرهم على ما سيتضح، وكذا كانت حالة طائفة من الباحثين والأساتذة المتخصصين عند إخباري لهم مثل حالتى بل أشد.

إن الحالة التي انتابتني كانت مقدمة للمزيد من الفحص والتدقيق في كتب التراث والتي لم نخذلنا بل كانت تدخل على قلبي الفرح والسرور مع كل خبر يوقفنا على وجود ظاهري فرديا كان أو جماعيا ومن ذلك قول العلامة ابن حزم الظاهري في نهاية رسالته الماتعة جمل فتوح الإسلام بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم " ثم افتتح السلطان العادل محمود بن سبكتكين فتوحات متصلات إلى أن مات رحمه الله تعالى، بلاذا عظيمة في الهند هي الآن مسكونة بالمسلمين، معمورة بطلاب الحديث والقرآن، والغالب عليها والحمد لله رب العالمين مذهب الظاهر".

كانت فرحتنا غامرة عند وقوفنا على هذا النص الذي أكد لنا بما لا يدع مجالا للشك أن مدنا وقرى بالهند خلال القرن الخامس الهجري كانت عامرة بهذا المنهج الظاهري المبارك .

ومع المزيد من التدقيق والفحص إذا بنص غاية في الأهمية عند المقدسي يذكر فيه

أن المذهب الظاهري كان هو الرابع في الشرق خلال القرن الرابع الهجري (١)، ثم إن المصادر المغربية والأندلسية لم تضمن علينا بما حودته من مادة ضافية كشفت الستار عن وجود ظاهري قوى في ظل الدولة المرابطية المالكية، وكذا في ظل الدولة الحفصية بتونس، وهو ما سيفتح آفاقا جديدة لطلبة الدراسات العليا لتناول هذه الموضوعات الخطيرة والمؤثرة والتي لا تزال بكرا حتى يوم الناس هذا، وهو ما قمنا به فعليا مع بعض الطلبة بتوجيههم لهذا المجال الذي لم يفطر بعد .

وعندما وقفنا على قول العلامة صديق حسن خان عن حالة الظاهرية في عصره حيث قال: ثم درس مذهب أهل الظاهر اليوم بدروس أئمتة وإنكار الجمهور على منتحله ولم يبق الا في الكتب المجلدة وربما يعكف كثير من الطالبين ممن تكلف بانتحال مذهبهم على تلك الكتب يروم اخذ فقههم منها ومذهبهم فلا يحلو بطائل وبصير الى مخالفة الجمهور وإنكارهم عليه (٢) ازددنا إصرارا في التنقيب والبحث عن رجالات أهل الظاهر لنصل بين الكبار والصغار منهم والمتقدمين والمتأخرين والأوائل والمعاصرين حتى يقف كل ظاهري بل كل مخالف على استمرارية هذا المنهج وعدم انقطاعه، وإن وضعت الحواجز والعقبات في وجه أئمتة على مدار عدة قرون بدأ من القرن الخامس الهجري وحتى صدر هذا القرن الهجري الخامس عشر الذي نحياه.

ورغم الاتهامات التي نسمعها ليل نهار من مقلدى المذاهب وأدعياء السلفية والتيميين تجاه منهج الظاهرية المبارك، فلم تنكسر صخرتنا العاتية بل تحطمت عليها كل أساليب المتنطعين وخضنا معهم نحن وأصحابنا من أهل الظاهر المعاصرين العديد من المناقشات والمحاورات والمناظرات، وكانت الغلبة لنا ولأصحابنا بفضل الله في جل ما وقع بيننا وبينهم، ومن ثم بدأنا ندعو لهذا المنهج عيانا جهارا في ظل هذه الثورة المعلوماتية رغم غلبة الخمول والكسل على جل أهل الظاهر في زماننا، والله نساله التأييد والتسديد لما فيه نصرة الحق بحوله وقوته وأن يجنبنا الدلل إنه ولي ذلك والقادر عليه .

(١) أنظر: أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ص .

(٢) أنظر صديق حسن القنوجي، أجد العلوم، ٤٠٧/٢، ٤٠٨ .

زاد من إصرارنا لتجلية تاريخ هذا المنهج المبارك ما وقع لنا منذ سنوات وتحديدًا في تسعينيات القرن المنصرم حيث التقيت في مسابقة بوزارة الشباب والرياضة المصرية ببعض الإخوة الفضلاء وكان منهم طالب أزهرى نجيب يدعى عبدالله وجدته شغوفًا جدًا بالظاهرية ويكتب ابن حزم وكتب وقتها لا أزال شافعيًا ولم يكن لي من المذهب الظاهري إلا حب ابن حزم وحده المهم دار الحديث بيني وبينه وكان طالبًا ذكيًا فوجدته يخبرني عن مخطوطات لابن حزم لم أسمع بها وكتب كثيرة له وأخبرني بأنه كان يمتلك نسخة من المجلى وهو متن المحلى في هذا الوقت لم تكن هذه الكتب معروفة عندنا بمصر بل من قريب فقط عرفنا بأن المحلى له نسخة مخطوطة فقلت له هل تعرف أحدًا من المهتمين بالظاهرية أو بابن حزم فأخبرني بأن شبرا وقلوب بمصر بهما كثرة كاتبة من الظاهرية وهو يعرف بعضهم وكبيرهم كان سيدلانيا وله همة ونشاط ومن وقتها انقطعت أخباره عني وانقطع الاتصال بيننا وودت لو يظفني القدر به للاتصال بهذه الصحوة الظاهرية المباركة. فقلت أجمع أهل الظاهر حتى يوم الناس لعلنا نظفر بهذه الطائفة من أهل الظاهر في محافظتنا .

وللعلم شبرا وقلوب مدينتان بمحافظة القليوبية على بعد عدة كيلومترات من القاهرة وهذه المحافظة هي محافظتي التي بها أعيش وهي موطننا الأصلي والتي بز منها عالم فحل هو الليث بن سعد وبها بعض أصحابنا من أهل الظاهر ممن ستقفون على خبرهم بكتابنا هذا. لقد بدأت هذا الكتاب في النصف الأول من العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، وكنت أظن أنني وحدي الذي شغل نفسه بالظاهرية وأهل الظاهر، وما كنت أدري أن ثلة من خيرة الرجال يمثلون أهل الظاهر في العديد من دول العالم الإسلامي حتى يسر الله لي وتواصلت مع أكثرهم عن طريق الشبكة الدولية للمعلومات منذ العام ٢٠٠٧م، ثم بدأنا نتواصل هاتفياً ثم تواصلت مع بعضهم من خلال لقاءات بالقاهرة وطنطا والقليوبية ... ووقفت على أخبار لبعض أصحابنا من أهل الظاهر تفيد شروعهم في كتابة تاريخ لأهل الظاهر، وتواصلت مع بعضهم فعلاً وأخبرتهم بأنني كنت قد شرعت في إعداد كتاب منذ سنين عددا ولعله يكون متميزا لا سيما أنه سيصدر عن متخصص في التاريخ والحضارة وهو ما راق للكثيرين وراحوا يترقبون صدوره بين الحين والآخر .

انشغلت فترة بأطروحة الدكتوراة والتي كانت عن الظاهرية والمالكية في عهد الموحدين ومنها استفدت كثيرا ووقفت على كثرة كاثره من علماء وفقهاء ومحدثي ومفسري ونحاة وشعراء وولاة وقضاة أهل الظاهر، وشرعت في نشر بعض ما وقفت عليه من تراجم لأهل الظاهر على الشبكة الدولية وجمعت كل طائفة في تخصصها فجعلت القضاة معا في دراسة والفقهاء في دراسة والولاة في دراسة وكذا فعلت مع النحاة والشعراء والمفسرين والأطباء وغيرهم وقبل مناقشتي لأطروحة الدكتوراة وقفت على سفر عظيم فريد في باب نادر في استيعابه لصاحبنا الدكتور توفيق الغلبزوري اسمه " المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس " استوعب فيها عشرات التراجم لأهل الظاهر وهو ما أفادني في أطروحتي للدكتوراة بلا شك، وفي كتابنا هذا .

وبعد تعديلات عدة في طريقة طرح تراجم هذا الكتاب ما بين طرحها على البلدان أم على السنين أم حسب التخصص لكل فئة من أهل الظاهر أم حسب التصنيف القرني (الطبقات) ... انتهت حيرتي بترتيب الكتاب على التخصص حيث رتبت كل مجموعة حسب انتمائها لكل فئة معتمدا على تاريخ الوفاة بالنسبة للقدمي وعلى السن قدر استطاعتي بالنسبة للمعاصرين، ومن كان مبرزاً من أهل الظاهر في أكثر من فرع من فروع المعرفة أو علم من العلوم النقلية أو العقلية أو منصب من المناصب كالخلافة أو الإمارة أو الوزارة أو القضاء كنا نذكره في المجال الذي غلب عليه أو اشتهر به تفصيلا ثم نذكره عرضا في باقي المجالات ونحيل إلى مكانه الذي فصلنا القول فيه، ومثال ذلك ابن حزم الظاهري اشتهر كوزير وقاضي وفقهه ومحدث ومفسر وفيلسوف وأديب وبلاغي ومجاهد فجعلناه في الوزراء وفصلنا القول عنه ضمن الوزراء من أهل الظاهر ثم ذكرناه عرضا في باقي المناصب والمجالات، مع تبين دوره وجهوده فقط في كل منصب ومجال متى استطعنا إلى ذلك سبيلا. فإن لم نجد له جهدا في مجال من المجالات التي بز فيها نكتفي بتصنيفه في ذلك المجال، وهكذا مع كل رجال أهل الظاهر .

ولم أشأ أن أضع في كتابنا هذا إلا من اشتهر بالظاهر حقيقة، وحده عندنا فيما يخص علوم الشريعة من جعل المدارك كلها منحصرة في النصوص والاجماع ورد القياس

الجلبي والعللة المنصوصة الى النص، وفيما يخص النحو من ينفي العلل والأقيسة، ومن ثم جعلنا العلامة شوقي ضيف من أهل الظاهر في النحو لنفيه العلل والقياس، وجعلنا صديق حسن خان والحافظ أحمد بن الصديق الغماري والوادعي من أهل الظاهر وغيرهم ممن نحى منحاهم، وإن ارتأى بعض أهل الظاهر غير ذلك بناء على نقولات وأقويل عنهم وعن غيرهم فيها ميل للقياس مثلاً أو مخالفة للأصول اليقينية. فإننا على ما شرطناه في كتابنا ماضون لا سيما أن من تحدثنا عنهم ثبتت أقوالهم الجلوية برد القياس والاقتصار على النصوص والإجماع .

وأما أصحابنا من أهل الظاهر المعاصرين فكل من نعرفه منهم والحمد لله ينفي الظنون ولا يقول إلا بالنصوص، وقد جعلنا حداً لمن نضعه ضمن الفقهاء وهو أن يجيد الظاهري تأصيل أو تحرير أو تحقيق مسألة فقهية فصاعداً، وهو ما يتوافر فيهم جميعاً حتى ممن يزعم أنه لا يزال في بداية الطلب، وهو في الحقيقة من أهل التأصيل والتحقيق وقوله السابق ما نراه إلا تواضعاً ليس إلا .

وكل من وجدناه مخالفاً لهذا الحد الذي حددناه مع محبته لأهل الحديث ومن جملتهم أهل الظاهر ودعوته للعمل بمذاهب أهل الحديث ومن جملتهم أهل الظاهر وضعناه في مبحث مستقل وسمناه بالمتأثرين بأهل الظاهر وجاء في مقدمتهم بقي بن مخلد ومحمد بن وضاح والشوكاني وغيرهم .

وقد وقع الخلاف بين بعض أصحابنا من أهل الظاهر في عصرنا بشأن الشوكاني ولكن القول الفصل فيه أنه من محبي أهل الظاهر والمدافعين عنهم ليس إلا، وقد صرح بنفسه أنه لا ينفي القياس جملة لما قال وهو يتحدث عن داود بن علي الظاهري " وأهمل من أنواع القياس ما لا ينبغي لمنصف إهماله" (١). كما قال " وإذا عرفت ما حرّراه وتقرر لديك جميع ما حرّراه فاعلم أن القياس المأخوذ به هو ما وقع النص على علته وما قطع فيه

(١) أنظر: أنظر: البدر الطالع، ٢/٢٩٠.

بنفي الفارق وما كان من باب فحوى الخطاب أو لحن الخطاب على اصطلاح من يسمي ذلك قياساً وقد قدمنا أنه من مفهوم الموافقة (١).

ورغم أن ثلاثة كتب قد صنفت عن أهل الظاهر: أولهما المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس لصاحبنا الدكتور توفيق الغلبزوري وهو من أعظم ما صنف في هذا الباب، وثانيهما طبقات أهل الظاهر لأبي معاوية البيروتي الذي تزيد في التراجم عما ذكره صاحبنا الغلبزوري، وثالثهما المدرسة الظاهرية بالمشرق والمغرب للدكتور أحمد بكير وهو كتاب حمل صاحبه على أهل الظاهر وأدرج فيه كل ما يشينهم ويشين منهجهم المبارك، وما رأينا فيه إنصافاً فضلاً عن أنه لم يحصر أهل الظاهر وإنما عرج على عدة شخصيات تعريجا سريعا، وانشغل بتكبير الصغير من أخطاء الظاهرية ولنا تعقبات عليه نشرناها قديما على دارة أهل الظاهر .

رغم ذلك فإن أهل الظاهر في حاجة لكتاب عن تاريخهم بقلم واحد منهم، ومن ثم فأنا أزعم ان كتابنا هذا إن كتب له القبول والذيع والانتشار سيكون أول كتاب لظاهري عن تاريخ أهل الظاهر منذ القاضي ابن الأخضر الظاهري .

ولعل ما يميز كتابنا عن الكتب السابقة أننا ضمناه كل ما وقع عليه بصرنا ممن انتحل القول بالظاهر منذ داوود بن علي إلى يوم الناس هذا، مع تأصيل جذور المنهج في عهد الصحابة والتابعين، فضلا عن تقسيم أهل الظاهر على المناصب والعلوم العقلية والنقلية مما لم نسبق إليه .

وتجدر الإشارة إلى أن صاحبنا ابن تميم كان قد شرع في كتاب عن أهل الظاهر وسمه بـ "إمتاع الناظر بتراجم أهل الظاهر " إلا أنه لم يطبع وكان قد دعا إليه منذ عام ٢٠٠٥م.

ثم وقفنا على خبر لأحد أعضاء دارة أهل الظاهر القديمة ويدعى السبيعي ذكر فيه أنه بدأ العمل في كتاب لأهل الظاهر سنة ١٤١١هـ قطع فيه شوطا كبيرا حتى العام ١٤٢٥هـ

(١) أنظر: إرشاد الفحول، ص ٣٤٨.

وانتوى عنوانه بـ [القول الباهر في تراجم أهل الظاهر] إلا أنه لم يظهر حتى يوم الناس هذا. وقد قسمت كتابنا هذا إلى خمسة فصول بعد التقدمة والتمهيد، فشمّل التمهيد الحديث عن جذور الظاهرية من لدن الصحابة، ثم إثبات حقيقة أن أهل الظاهر من سادات أهل السنة، ثم إجمال الحديث عن أصول الظاهرية .

أما الفصل الأول: فقد عنوانه بـ " الخلفاء والولاة والأمراء والوزراء والقضاة من أهل الظاهر " وفصلنا الحديث فيه عن هذه الثلة من رجال الحكم والسياسة، والذين جمعوا إلى جانب ذلك العلم بالفقه والحديث واللغة والتاريخ وخلافه وعددهم أربعة عشر من الخلفاء، وثمانية من الولاة، وثلاثة من الأمراء، وستة من الوزراء، وثلاثة وأربعين من القضاة .

أما الفصل الثاني: وعنوانه " الفقهاء من أهل الظاهر " فقد فصلنا الحديث فيه عن الفقهاء من أهل الظاهر، وعدد من ترجمنا لهم فيه ثلاثمائة واثنين من الأشخاص بدءاً من داود بن علي إلى أحدث شاب ظاهري وهو صاحبنا أحمد بن عزوز الإدريسي الحسني القرشي.

أما الفصل الثالث: وعنوانه: " المحدثون والمفسرون من أهل الظاهر " فقد جمع بين دفتيه ستة وسبعين محدثاً، ثلاثة عشر مفسراً .

أما الفصل الرابع: وعنوانه " المؤرخون والصوفية والقراء والنحاة والبلغاء والشعراء والفلاسفة والأطباء والصيدالة والمجاهدون والموسيقيون والمهندسون والتجار والنساء والأفراد من أهل الظاهر " فقد فصلنا فيه الحديث عن هذه الفئات وعددهم تسعة من المؤرخين، وتسعة من الصوفية، وثلاثة عشر من القراء، وستة عشر من النحاة، وعشرة من البلغاء، وثمانية عشر من الشعراء، وثلاثة من الفلاسفة، وثمانية من الأطباء، وثلاثة من الصيدالة، عشرين من المجاهدين، وواحد من الموسيقيين، وستة من المهندسين، وخمسة من التجار، وما يربو على إحدى عشر من النساء، فضلاً عن اثنتين من محبي أهل الظاهر .

أما الفصل الخامس: وعنوانه " المتأثرون بالظاهرية " فقد جمعنا فيه من اشتهر تأثره بالظاهرية أو بأحد من أفرادها، وقد بلغ عددهم سبعة وسبعين شخصاً فضلاً عن بعض الدول

والحركات، وتركنا العشرات من الأشخاص ممن تأثر بالظاهرية من القدامى والمحدثين لعل الله أن يقيض لهم من يحصيهم ويذيل على ما كتبناه .

وأخيرا فإن القول بالظاهر الذى استخدمه داود والظاهرية بعده يعنى عدم صرف معنى النص فى القرآن والسنة من معناه الواضح بذاته الذى يستنبطه العقل بحكم منطوق اللغة، إلى غيره من التأويل ما دام ليس هناك نص آخر أو إجماع يصرفه عن معناه الظاهرى (١) .

والله أسأل أن ينفع بهذا الكتاب ويكتب له الذيوع و الانتشار لا سيما أن جل ما كتب عن أهل الظاهر قديما اندثر، وجل أهل العلم ظنوا أن أهل الظاهر عدموا كتابا يجمع بين دفتيه أهل الظاهر وأخبارهم، أو مؤرخا يتتبع لهم أخبار أهل الظاهر بدءا من داوود بن على الظاهر إلى يوم الناس هذا.

وكان الفراغ من تنقيحة عقب صلاة ظهر يوم الأحد

٢٩ من ذى الحجة ١٤٣٤هـ/ ٣ نوفمبر ٢٠١٣م

دكتور عبد الباقي السيد عبد الهادى

(١) ابن حزم، النبذة الكافية فى أصول أحكام الدين، تحقيق محمد سعيد البدرى، دار الكتاب المصرى واللبنانى، القاهرة - بيروت، ط١، ١٢/١٤١٢هـ/١٩٩١م، ص٤٧-٤٩ .

obeyikandi.com

التمهيد

- ١ جذور المنهج الظاهري "الاتجاه الظاهري عند الصحابة ومن تلاهم".
- ٢ لظاهرية من سادات أهل السنة.
- ٣ أصول المنهج الظاهري.

جذور المنهج الظاهري:

الاتجاه الظاهري عند الصحابة ومن تلاهم من التابعين وتابعي التابعين :

المنهج الظاهري ليس وليد داود بن علي الأصبهاني فحسب بل إن جذوره ترجع إلى الصحابة أنفسهم وومن تلاهم ومن أصحاب هذا المنهج من الصحابة:

١- جماعة الصحابة الذين صلوا العصر في بني قريظة لما طلب الرسول من أصحابه بعد غزوة الأحزاب الا يصلى أحد منهم العصر إلا في بني قريظة، فجماعة صلوا العصر في الطريق، والأخرى قالت بل نمتثل أمر الرسول ولم يصلوا إلا في بني قريظة وذلك بعد العشاء وكلاهما من أهل النص فالفريق الذي رأى الصلاة في الطريق عول على قول الله " حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى " قالوا والعصر هو الصلاة الوسطى، واحتجوا أيضا بقول الله تعالى " إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا" وقد أدركنا العصر في الطريق فلا بد من صلاته .

أما الفئة الثانية فتمسكت بقول النبي وفهمت منه أنه حكم زائد على توقيت الصلاة، ومن ثم لم تصل العصر إلا في بني قريظة، قول ربه فكلاهما عول على الدليل والبرهان وهو عين الظاهر، ومن ثم لم يعنف النبي إحدى الطائفتين وذلك لأنهما عملا بقول الله تعالى حال الخلاف والنزاع " فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول".

٢- عبد الله بن عمر بن الخطاب الذي كان يتبع النبي في كل حركاته وسكناته حتى أنه كان يجيد في المكان وهو سائر فسئل لم فعلت ذلك قال رأيت رسول الله فعل ذلك ففعلت وقد ذكر نافع مولاة أنه أي عبد الله بن عمر تتبع أمر رسول الله وآثاره وأفعاله حتى كأنه خيف على عقله

٣- أبو هريرة رضى الله عنه كان يقرأ النصوص على ظاهرها ويفتى بالظاهر ومن ذلك أنه لما سئل عن صيام النوافل أم قضاء أيام رمضان فأفتى بالقضاء أولا وقال اقضوا فدين الله أحق ممثلا أمر النبي صلى الله عليه وسلم وقوله بوجوب غسل الجمعة عملا بحديث النبي "غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم كغسل الجنابة" وجعله الاضجاع بين ركعتي الفجر وصلاة الفجر فرضا حسب ما رواه من نصوص تؤيد ما ذهب إليه بحملها على ظاهرها.

وقد تبع هؤلاء الأفاذ جماعة من خيرة السلف الصالح نفوا القياس جملة ولم يقولوا إلا بالنصوص ومنهم :

- ١ - الحسن البصرى أحد أئمة المذاهب الإسلامية العشرة المشهورة (١) قال أول من قاس ابليس قال خلقتني من نار وخلقته من طين .
- ٢ - ابن سيرين قال: أول من قاس ابليس وإنما عبدت الشمس والقمر بالمقاييس .
- ٣ - مسروق قال إني أخاف أن أقيس فتزل قدمي، وقال لا أقيس شيئاً بشيء فتزل قدمي بعد ثبوتها .
- ٤ - الشعبي قال: إياكم والقياس وإنكم إن أخذتم به أحللتهم الحرام وحرمتهم الحلال ولأن اتغنى غنية أحب إلي من أن أقول في شيء برأيي وذكر الشعبي مرة أخرى القياس فقال أيرى في القياس ؛ وقال (إذا جاءك القياس فبل عليه)، أو (ألقه في الحش)؛ وقال أيضا قال رسول الله لا تهلك أمتي حتى تقع في المقاييس فإذا وقعت في المقاييس فقد هلكت .
- ٥ - البخارى محمد بن اسماعيل الإمام الشهير صاحب الجامع الصحيح فقد عنون بابا من أبواب كتابه ب " باب ما يذكر من ذم الرأي وتكلف القياس " وذهب إلى أن أن النبي -صلى الله عليه وسلم لم يحكم بالقياس في المسائل التي وردت عليه ولا نص فيها، بل انتظر النص، قال البخاري: باب ما كان النبي يسأل مما لك ينزل عليه الوحي فيقول: لا أدري، أو لم يجب حتى ينزل عليه الوحي، ولم يقل برأي ولا بقياس. واستدل على ذلك بأن النبي صلى الله عليه وسلم سئل: كيف أصنع في مالي فلم يجب حتى نزل الوحي بآية الميراث (٢)، وقال محمد بن أبي حاتم: وسمعته يقول (أي البخاري): لا أعلم شيئاً يُحتاج إليه إلا وهو في الكتاب والسنة، فقلتُ له: يُمكنُ معرفة ذلك كله؟ قال: نعم (٣).

(١) عنه بالتفصيل أنظر: كتابنا تاريخ أئمة المذاهب الإسلامية .

(٢) أنظر: ابن حجر، فتح البارى، ١٣/٢٩٥-٣٠٣.

(٣) نقلا عن الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٢/٤١٢.

الظاهرية من سادات أهل السنة :

وجدت لزما علينا أن نعرج على هذا الموضوع وخلاصته في مقولة مفادها "ان أهل الظاهر من اهل البدع والزيغ والضلال" وهذه المقولة كررها جماعة من المتسلفين تقليدا لمن زعموا عنهم انهم مشايخ كبار وانهم رؤساء في العلم سادوا وبرزوا، ولقد كرر هذا القول أناس كثيرون. وللأسف من ردد هذا الإفك ما رأينا له مستندا أصلا إلا قولاً استحبه واستهواه، إذ إن جل القدامى إن لم يكونوا كلهم - من المؤرخين ومنظري الفرق - اتفقوا على ان أهل الظاهر من أهل السنة .. وسبب هذا الموضوع أن بعض من طمس على قلبه عقله سألني قائلاً "هل أنت ظاهري". ؟ قلت له نعم. قال الظاهرية من اهل الضلال والبدع، وانت بذلك تدعو للضلالة والبدعة؟. وراح ياتي بكلام لفلان وعلان رحم الله من مات منهم، وغفر الله للحى. قلت له هل تعرف معنى الظاهر او تعرف شيئاً عن الظاهرية؟. قال هم أهل ضلال وبدع، وليسوا من أهل السلف كابن تيمية !!، ولما شرعت لتوضيح معنى الظاهر وان اصل الظاهر هو النص، واصل المدرسة الظاهرية مدرسة تحتكم للنصوص، ولا تقول على الله في الأحكام إلا بالأدلة. هنا صاح شخص آخر قائلاً " كل يدعى وصلاً بليلى." وقتها آثرت ان اتوقف لئلا يسبقني لسانى بما لا تحمد عقباه، وقلت أوضح بطلان هذا المعتقد واعرى قائله الذين استجازوا الوقعة في اناس هم من أعلى الناس كعباً وفهماً للدين، ومن أكثر الناس تمسكاً بسنة سيد المرسلين، وبذلك شهد لهم من سبق ولحق من اهل الفضل والدين. وهذه اقوال أهل العلم القدامى عن سنية الظاهرية فلينظرها هؤلاء القوم وليقفوا عليها لعلمهم يفهمون أو يتريثون في أحكامهم التي يتلقفونها من هنا وهناك بلا تحقيق ولا تدقيق.

١- قول البغدادي منظر الفرق الكبير وصاحب كتاب الفرق بين الفرق قال في كتابه السابق " فأما الفرقة الثالثة والسبعون فهي اهل السنة والجماعة من فريق الراى والحديث ... ثم قال ودخل في هذه الجملة جمهور الامة وسوادها الأعظم من أصحاب مالك والشافعي وأبى حنيفة والأوزاعي والثورى وأهل الظاهر".

٢- قول ابن جرير الطبري وابن سريج نقلاً عن طبقات الشافعية للسبكي: قال قاسم بن أصبغ الحافظ: ذكرت ابن جرير الطبري، وابن سريج في كتاب ابن قتيبة في الفقه،

فقالا: ليس بشيء، فإذا أردت الفقه، فكتب أصحاب الفقه، كالشافعي، وداود، ونظرائهما. ثم قالوا: ولا كتب أبي عبيد في الفقه، أما ترى كتابه في "الأموال"، مع أنه أحسن كتبه؟

٣- أن داود بن علي كان يُقرئ مذهبه، وينظر عليه، ويفتي به في بغداد، والأئمة كانوا بها كثرة وبغيرها، فلم نرهم قاموا عليه، ولا أنكروا فتاويه ولا تدريسه، ولا سعوا في منعه من بيته، وبالحضرة مثل إسماعيل القاضي، شيخ المالكية، وعثمان بن بشار الأنماطي، شيخ الشافعية، والمروذي، شيخ الحنبلية، وابني الإمام أحمد، وأبي العباس أحمد بن محمد البرتي شيخ الحنفية، وأحمد بن أبي عمران القاضي، ومثل عالم بغداد إبراهيم الحربي. بل سكتوا له، ولعل هذه حجة قوية على من احتج بقول الجويني الذي جاء فيه "أن منكرى القياس كالظاهرية ليسوا من علماء الأمة." فهل لهؤلاء الأئمة الاعلام من سكوتهم عن داود وتركه يث علمه وينشره دون تبديع او ماشابه ذلك ن هل لهم ان يتركوا ما هم عليه من التناقض بأخذهم بقول واحد وترك قول جماعة من أهل العلم الراسخين. هل لهم ان يعترفوا اعترافا للحق بان داود إمام من أهل السنة ومن العلماء الكبار هو واتباعه، بتطبيق منهجهم هم في الإجماع؟.

٥- قول ابن الصلاح في فتاواه " الذي اختاره الأستاذ أبو منصور، وذكر أنه الصحيح من المذهب، أنه يعتبر خلاف داود. ثم قال ابن الصلاح: وهذا الذي استقر عليه الأمر آخرا، كما هو الأغلب الأعرف من صفو الأئمة المتأخرين، الذين أوردوا مذهب داود في مصنفاتهم المشهورة، كالشيخ أبي حامد الإسفراييني، والماوردي، والقاضي أبي الطيب، فلولا اعتدادهم به لما ذكروا مذهبه في مصنفاتهم المشهورة.

٦- قال ابو إسحاق الشيرازي عن داود " انتهت إليه رئاسة العلم ببغداد" وبمنطق من يزعم انه ينتسب للفسف فكيف يقر العلماء واحدا من أهل البدع والضلالة مثل داود على قولهم ان يظهر ويز حتى صار راس العلم ببغداد؟

٧- قال الحافظ الذهبي ... وفي الجملة، فداود بن علي بصيرٌ بالفقه، عالمٌ بالقرآن، حافظٌ

للأثر، رأس في معرفة الخلاف، من أوعية العلم، له ذكاء خارق، وفيه دينٌ متينٌ. وكذلك في فقهاء الظاهرية جماعة لهم علمٌ باهرٌ، وذكاء قويٌّ، فالكمال عزيز.

٨- أن جل من ترجم لداود وصفه بالإمام والفقير والحافظ وانه ثقة ومن هؤلاء ابن عبد الهادي الحافظ الحنبلي الذي يطير به السلفيين والحنابلة كل مطار، والشيخ الالباني، والذهبي ن وابن خلكان، والصفدي ووووو.

٩- قول الشهرستاني في كتابه الملل والنحل "وأما السلف الذين لم يتعرضوا للتأويل، ولا تهدفوا للتشبيه، فمنهم : مالك بن أنس رضي الله عنهما، إذ قال: الأستواء معلوم، والكيف مجهولة، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة. ومثل أحمد بن حنبل، وسفيان الثوري، وداود بن علي الأصفهاني، ومن تابعهم" ، وقال أيضا: " أصحاب الحديث: وهم أهل الحجاز؛ هم أصحاب مالك بن أنس، وأصحاب محمد بن إدريس الشافعي، وأصحاب سفيان الثوري، وأصحاب أحمد بن حنبل، وأصحاب داود بن علي الأصفهاني."

١٠- وقال شيخ الإسلام ابن تيمية " والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق وأبو عبيد وأبو ثور ومحمد بن نصر المروزي وداود بن علي ونحو هؤلاء كلهم فقهاء الحديث رضي الله عنهم أجمعين"

١١- وقال التاج السبكي في جمع الجوامع "ونعتقد أن أبا حنيفة، ومالكاً، والشافعي، وأحمد، والسُّفْيَانِيْنَ، والأوزاعي، وإسحاق بن راهوية، وداود الظاهري، وابن جرير، وسائر أئمة المسلمين: على هُدًى من الله تعالى في العقائد وغيرها، ولا التفات إلى من تكلم فيهم بما هم بريئون منه، فقد كانوا من العلوم اللدنيّة، والمواهب الإلهية، والاستنباطات الدقيقة، والمعارف الغزيرة، واليّن والورع والعبادة والزهادة والجلالة: بالمحلّ الذي لا يُسامى."

١٢- وقال ابن الزبير في كتابه صلة الصلة عن ابن دحية الظاهري " كان سنيا مجانباً لاهل البدع"

أصول المنهج الظاهري:

١- مصادر أحكام الشريعة: القرآن الكريم، والسنة النبوية، والإجماع على نص من أحدهما: قال داوود بن علي الظاهري "الأصول هي الكتاب والسنة والإجماع فقط" وقال ابن حزم في إحكامه: "الأصول التي لا يعرف شيء من الشارع إلا منها هي: نص القرآن الكريم، ونص كلام الرسول صلى الله عليه وآله وسلم مما صح عنه، ونقله الثقة، أو التواتر، وإجماع جميع علماء الأمة". . وحين يعد ابن حزم النصوص القرآنية والنبوية مصادر للشريعة فإنه لا يفرق بين هذين المصدرين من حيث المرتبة، إلا أنه يعتبر الأقوال والتفريعات الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حجة، أما الأفعال فليست كذلك، إلا إذا اقترن بها قول مؤيد داعم، كما هو الحال في حديثه صلى الله عليه وآله وسلم: "صلوا كما رأيتموني أصلي". . وفيما يتعلق بالسنة وروايتها فإن أهل الظاهر لا يقبلون منها إلا ما كان ذا سند متصل، وعليه فلا حجة عندنا بالمرسل ولا المنقطع ولا المعضل .

أما الإجماع فشرطه أن يكون على نص من قرآن أو سنة، قال ابن حزم رحمه الله: " ولا يمكن البتة أن يكون إجماع من علماء الأمة على غير نص " .

وقال رحمه الله: والإجماع هو ما تيقن أن جميع أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عرفوه وقالوا به، ولم يختلف منهم أحد، كتيقنا أنهم كلهم - رضي الله عنهم - صلوا معه -عليه السلام- الصلوات الخمس كما هي في عدد ركوعها، وسجودها، أو علموا أنه صلاها مع الناس كذلك، وأنهم كلهم صاموا معه، أو علموا أنه صام مع الناس رمضان في الحضر، وكذلك سائر الشرائع التي تيقنت مثل هذا اليقين، والتي من لم يقرّ بها لم يكن من المؤمنين، وهذا ما لا يختلف أحد في أنه إجماع، وهم كانوا حينئذ جميع المؤمنين لا مؤمن في الأرض غيرهم، ومن ادّعى أن غير هذا هو إجماع، كلف البرهان على ما يدّعي، ولا سبيل له إليه.

ولو جاز أن يتيقن إجماع أهل عصر بعدهم أولهم عن آخرهم على حكم نص ولا يقطع فيه بإجماع الصحابة - رضي الله عنهم - لوجب القطع بأنه حق وحجة، وليس كان يكون

إجماعاً، وأما القطع بأنه حق وحجة، فلما ذكرناه قبل بإسناده من قول رسول الله - صلى الله عليه وسلم - (لن تزال طائفة من أمتي ظاهرة على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله)، فصح من هذا أنه لا يجوز البتة أن يُجمع أهل عصر ولو طرفة عين على خطأ، ولا بد من قائل بالحق فيهم، وإما أنه ليس إجماعاً، فلأن أهل كل عصر بعد عصر الصحابة - رضي الله عنهم - ليس جميع المؤمنين، وإنما هم بعض المؤمنين، والإجماع إنما هو إجماع جميع المؤمنين لا إجماع بعضهم.

ولو جاز أن يسمى إجماعاً ما خرج عن الجملة واحد لا يعرف أيوافق سائرهم أو يخالفهم، لجاز أن يسمى إجماعاً ما خرج عنهم فيه اثنان وثلاثة وأربعة، وهكذا أبداً حتى يرجع الأمر أن يسمى إجماعاً ما قاله واحد، وهذا باطل، ولكن لا سبيل إلى تيقن إجماع جميع أهل عصر بعد الصحابة - رضي الله عنهم - لكثرة أعداد الناس بعدهم؛ ولأنهم طبقوا ما بين المغرب والمشرق، ولم تكن الصحابة - رضي الله عنهم - كذلك، بل كانوا عددًا ممكنًا حصره، وضبطه، وضبط أقوالهم في المسألة، وبالله تعالى التوفيق.

وقال ابن حزم في المحلى: دين الإسلام اللازم لكل أحد لا يؤخذ إلا من القرآن، أو مما يصح عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -؛ إما برواية جميع علماء الأمة عنه عليه السلام - وهو الإجماع -، وإما بنقل جماعة عنه عليه السلام - وهو نقل الكافة -، وإما برواية الثقات واحداً عن واحد، حتى يبلغ إليه عليه السلام، ولا مزيد. قال تعالى: وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ (النجم: ٣-٤)، وقال تعالى: اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ (الأعراف: ٣)، وقال تعالى: (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ (المائدة: ٣). فإن تعارض - فيما يرى المرء - آيتان، أو حديثان صحيحان، أو حديث صحيح وآية، فالواجب استعمالهما جميعاً؛ لأن طاعتهما سواء في الوجوب، فلا يحل ترك أحدهما للآخر ما دما نقدر على ذلك، وليس هذا إلا بأن يستثنى الأقل معاني من الأكثر، فإن لم يقدر على ذلك، وجب الأخذ بالزائد حكماً؛ لأنه متيقن وجوبه، ولا يحل ترك اليقين بالظنون، ولا إشكال في الدين، قد بين الله دينه، قال تعالى: (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ (المائدة: ٣)، وقال تعالى: تَبَيَّنَّا لَكُلِّ شَيْءٍ (النحل: ٨٩)

٢- النصوص لا تعلق ولا تتعدى الأحكام موضع النص قال ابن حزم رحمه الله في كتابه الإحكام ما نصه: " لا نقول إن الشرائع كلها لأسباب، بل نقول ليس شيء منها لسبب إلا ما نص عليه أنه لسبب، وما عدا ذلك فإنما هو شيء أرادته الله تعالى يفعل ما يشاء، ولا نحرم ولا نحلل، ولا نزيد ولا ننقص إلا ما قال ربنا عز وجل، ونبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم، ولا نتعدى ما قالوا، ولا نترك شيئاً منه، وهذا هو الدين المحض الذي لا يحل لأحد خلافه ولا الاعتقاد سواه، وبالله التوفيق، قال تعالى: (لا يُسأل عما يفعل وهم يُسألون)". ثم يقول إن تعليل النص واعتماد العلة لتكون متعلق الحكم هو من قبيل سؤال الله تعالى عما يفعل، فهل يجوز هذا؟! فالعلة إذ تستبطن إنما ذلك من باب الظن، كما أن تعدية الحكم إلى حيث وجدت العلة في غير موضع النص هو أيضاً من باب الظن، فهل نسوي بين قطع دلالة النص في الحكم على موضوعه، وبين قياس ذلك لا نص على موضوع آخر وجدت العلة فيه؟

٣- الرأي في الدين مرفوض والاجتهاد به مبعوض: لقول الله عز وجل: (ما فرطنا في الكتاب من شيء)، قال ابن حزم: " ولو كان ثمة موضع للرأي ومحل لكان الكتاب قد فرط في شيء".

وقال تعالى: (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله وإلى الرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) فأمرنا ربنا بالرد لكتابه وسنة نبيه حال النزاع، ولم يأمرنا بالرد لا للقياس ولا للرأي .

وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: " لا ينزع الله العلم من صدور الرجال ولكن ينزع العلم بموت العلماء، فإذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤساء جهالاً فأفتوا بالرأي فضلوا وأضلوا". وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: " اتهموا رأيكم في دينكم"، وقال أيضاً: "إنما كان الرأي من رسول الله مصيباً، لأن الله عز وجل كان يُريه، وإنما هو منا الظن والتكلف". وليس هذا مجال تقصي لحجج المخالفين فقد فصلنا القول عن ذلك في كتابنا "الأقوال النورانية في أصول السادة الظاهرية"

٤- والقياس باطل في الدين لأن الله حدد لنا المصادر التي ترجع إليها عند النزاع فجعلها

في الكتاب والسنة. قال داوود بن علي: أول من قاس إبليس فقيلاً له كيف تبطل القياس وقد أخذ به الشافعي؟ قال أخذت أدلة الشافعي في إبطال الاستحسان فوجدتها تبطل القياس (١).
 ٥- التقليد مذموم، ومن قلّد فقد جانب الشريعة الغراء والتقليد هو: ما ترجح لدى المرء بغير برهان صح عنده، ولكن بسبب أن بعض من دون النبي صلى الله عليه وآله وسلم قاله وعلى هذا فالتقليد مذموم وقبيح .

قال ابن حزم: " إنما التقليد الذي نخالفه فيه أخذ قول رجل ممن دون النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمرنا ربنا باتباعه بلا دليل يصحح قوله، ولكن لأن فلاناً قاله فقط، وأما من سمي اتباع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وخبر الواحد وما تم عليه الإجماع تقليداً ثم ماثله بتقليد الشافعي وأبي حنيفة، فمثله كمثل من سمي الكبش خنزيراً، والخنزير كبشاً، فهل قلب الأسماء يغيّر من الحقيقة شيئاً ألا ساء ما يفعلون؟ ". "وينهي ابن حزم حديثه عن التقليد والمقلدين بقوله: " ليت شعري إن كان هؤلاء القوم يؤمنون بالله تعالى وبالبعث، وبأنهم موقوفون، وأن الله سيقول لهم: ألم آمركم باتباع كتابي المنزّل، ونبيي المرسل؟ ألم أنهكم عن اتباع آبائكم ورؤسائكم، ألم آمركم برد ما تنازعتم فيه إليّ وإلى رسولي، وقدمت إليكم بالوعيد، فماذا أعدوا من الجواب لذلك الموقف الفظيع والمقام الشنيع؟ والله لتطولنّ ندامتهم حين لا ينفعه الندم".

٦- والمرسل والموقوف لا تقوم بهما حجة، وكذلك المجهول، ولا يحل ترك ما جاء في القرآن، أو صح عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لقول صاحب أو غيره، سواء كان هو راوي ذلك الحديث أو لم يكن.

والمرسل: هو ما كان بين أحد رواته، وبين غيره، أو بين الراوي وبين النبي - صلى الله عليه وسلم - من لا يعرف.

والموقوف: هو ما لم يبلغ به إلى النبي، صلى الله عليه وسلم.
 برهان ذلك قوله تعالى: لَيْلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ (النساء: 165)، فلا حجة في أحد دون رسول الله - صلى الله عليه وسلم - . وقوله تعالى (فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ

(١) البغدادى، تاريخ بغداد، ٣٧٠/٨.

فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ (التوبة: ١٢٢) فاشترط
ربنا التفقه في الدين قبل النذارة والتبليغ. وقال تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ
بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ (الحجرات: ٦).

فأمرنا ربنا بالتثبت من حال الرواة هل هم من الثقات أم لا ؟ من أهل العلم أم لا ؟
٧- وأفعال النبي - صلى الله عليه وسلم - ليست فرضاً، إلا ما كان منها بياناً لأمر، فهو
حينئذ أمر ؛ لكن الانتساء به - عليه السلام - فيها حسن، برهان ذلك هذا الخبر الذي
ذكرنا آنفاً من أنه لا يلزمننا شيء إلا ما أمرنا به، أو نهانا عنه، وإن ما سكت عنه فهو
ساقط عنا، قال الله - عز وجل - : لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ (الأحزاب
٢١).

٨- شرع من قبلنا ليس شرعاً لنا برهان ذلك: قال الله - عز وجل - : لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ
شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا (المائدة: ٤٨) وقال النبي: " أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي:
نصرت بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، فأما رجل من أمتي
أدركته الصلاة فليصل، وأحللت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي، وأعطيت الشفاعة،
وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة، وبعثت إلى الناس عامة.

٩- المجتهد المخطئ خير من المقلد المصيب لأن الله جعل على لسان النبي أجريين
للمجتهد المصيب، وأجرا للمجتهد المخطئ، ولم يجعل للمقلد شيئا .

١٠- الحق من الأقوال في واحد منها، وسائرهما خطأ قال تعالى: وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ
لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا (النساء: ٨٢).

١١- الإباحة الأصلية بدليل استصحاب الحال هو الحكم عند عدم النص: لقوله تعالى
(ولكم في الأرض مستقرٌّ ومتاعٌ إلى حين) فالله تعالى أباح الأشياء كلها إذ وصفها بأنها
متاع ثم حظر ما شاء بشرع، وقال تعالى "هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً"
فكل ما خلقه الله لنا ولم يفصل تحريمه في كتابه فأصله الإباحة والانتفاع به .